

# السيسي يتسلل للسعودية والصين ودول أخرى لمبادلة ديون بـ 20 مليار دولار بقطع عقارية وشواطئ



الثلاثاء 23 ديسمبر 2025 م 10:00

في مناورة يائسة لإخفاء كارثة الدين الخارجي الذي تجاوز 160 مليار دولار، يتسلل قائد الانقلاب عبدالفتاح السيسي لدائنين سعوديين وصينيين وأخرين بتحويل نحو 20 مليار دولار إلى "استثمارات"، مقابل تسليم أجميل شواطئ مصر وقطع عقارية استراتيجية في رأس الحكومة والبحر الأحمر والساحل الشمالي.

هذه "مبادلة الديون"، التي أوصى بها صندوق النقد في المراجعتين الخامسة والسادسة، ليست إصلاحاً مالياً بل تفريطاً وطنياً صارخاً؛ فبدلاً من وقف الإسراف العسكري ومحاسبة الفاسدين، بيع النظام أرض مصر للخليجيين والصينيين مقابل إعفاء مؤقت من الفوائد، مما يهدد السيادة الوطنية ويحول مصر إلى مستعمرة استعمارية.

سقف الدين عند 44% من الناتج المحلي، مع هدف خفضه إلى أقل من 40% بحلول 2026، هو وهم؛ فالوديعة السعودية الـ10 مليارات والصينية الـ9 مليارات ستحول إلى مدن شبهية لا تخدم الشعب، بل تملاً جيوب المقاولين العسكريين، بينما يدفع المصريون ثمن الانهيار عبر تضخم وضرائب.

## بيع الشواطئ للسعودية: صفقة رأس الحكومة نموذج الخيانة العقارية

تكشف خطة الحكومة، التي استعرضتها الأسبوع الماضي، عن تكرار لصفقة فبراير 2024 مع "مدن القاپضة" الإماراتية، حيث سللت حقوق تطوير رأس الحكومة مقابل 24 مليار دولار وتحويل 11 مليار وديعة، واليوم تتسع لتشمل السعودية بـ10 مليارات وديعة لدى البنك المركزي.

هذه القطع الاستراتيجية على البحر الأحمر والساحل الشمالي، التي كانت متنفساً وطنياً، أصبحت غنيمة لدائنين مقابل إلغاء ديون، في صفقة تُشبه بيع الترفة الأسرية لسداد ديون القمار.

المصدر بوزارة المالية يتحدث عن "تسهيلات" للسعودية في المناطق الواقعة تحت خط الفقر لا يملكون ولو متراً مربعاً؛ هذا ليس استثماراً، بل استعمار اقتصادي يُقنع الخليجيين بأن مصر "صديقة" مقابل إنقاذ نظام ديون يفلس الشعب لتمويل قصور السيسي.

## الصين تشتري القطارات والمونوريل: ديون متراكمة مقابل مشاريع فاشلة

الصين، التي مولت بالفعل القطار الكهربائي السريع (1.2 مليار دولار) والمونوريل بـ"سامكربت-سيماك"، مستعدة لمبادلة 9 مليارات دولار ديون، مقابل مشاريع إضافية محلية. اتفاق 2023 كان مبدئياً، واليوم يُوشّح ليشمل بنى تحتية غير منتجة، حيث يستمر الدين الصيني في التراكم دون عائد حقيقي للاقتصاد.

حكومة الانقلاب، التي أبرمت اتفاقيات سابقة مع ألمانيا وإيطاليا بـ270 مليون دولار، تُكرر الخطأ: تحويل ديون إلى استثمارات عسكرية/عقارية لا تخلق وظائف مستدامة، بل تزيد الاعتماد على الدائنين. المشكلة الهيكلية أن هذه "المبادرات" لا تخفف العبء؛ فالدين يبقى، لكنه ينتقل من نكري إلى أصول غير سائلة، بينما الفوائد تستمر في النزيف (أكثر من 20 مليار دولار سنوياً). النظام يتسلل الخليج والصين لأنهما أهدر المليارات على "مدن المليون" الفارغة، ويُفتح الدائنين بـ"الاستدامة" بينما يرفع الدين إلى 165% من الناتج المحلي.

عبد الدين 160 مليار: خطة خفض وهمية لإنقاذ النظام لا الشعب

مع دين خارجي يُشكل خطراً وطنياً، تسعى الحكومة لخفض نسبته من 44% إلى أقل من 40% عبر "أدوات جديدة"، لكن هذا وهم يُدار بالدعاية لا الإصلاح<sup>٢</sup> توصيات صندوق النقد بـ"أولوية الإنفاق الاجتماعي" مُتجاهلة: فالـ20 مليار المستهدفة ستدّهـب لمشاريع عسكرية، بينما الفقراء يدفعون فواتير الكهرباء المرتفعة والغلاء<sup>٣</sup> الاتصالات مع ألمانيا، إيطاليا، فرنسا، الكويت إلى جانب السعودية والصين، تكشف عزلة النظام الذي أصبح تابعاً للدائنين<sup>٤</sup>

هذه الخطة لا تعزز النمو، بل تبيع السيادة: شواطئ البحر الأحمر للسعودية، قطارات للصين، عقارات للإمارات، مقابل إعفاءات مؤقتة<sup>٥</sup> التسليمة؟ اقتصاد يعتمد على الصدقات الخليجية، مع بطالة 10% وتضخم 12%， بينما الجيش يسيطر على 60% من الاقتصاد غير الشفاف<sup>٦</sup> حكومة الانقلاب لا تُدار الدين، بل تُدار به؛ تبيع الأرض لإطالة أمدها، وتاركة أجيالاً قادمة مدرونة بتركة مفلسة<sup>٧</sup>

في الختام، "مبادلة الديون" هي غطاء للتفریط الوطني، حيث يُباع مستقبل مصر لإنقاذ نظام فاسد<sup>٨</sup> بدلاً من الإصلاح الحقيقي – تقليص الإنفاق، العسكري، دعم الإنتاج، محاسبة المفسدين – يختار السياسي بيع الشواطئ والقطع العقارية<sup>٩</sup> هذا ليس إدارة مالية، بل خيانة اقتصادية تُفقر الشعب إلى الأبد